http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2146) السنة الثامنة - الثلاثاء (31) أيار 2011

دولة القانون يشجع: خطوة في الاتجاه الصحيح ■ مصادر: الاستقالة لم تبين أسبابها

استقالة عبدالمهدي تكشف "مرض الشراكة"

البرلمان في حرج من المرجعية: صفقة النواب وفضيحة انتحال صفة

بغداد/ علي عبدالسادة

الأنباء المتضاربة عن دوافع عادل عبدالمهدي لتقديم استقالته من منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية، لم تلغ حقيقة وصول صيغة الشراكة بين الفرقاء العراقيين إلى "حالة مرضية متأخرة جدا".

وبينما تقول مصادر "موثوقة" بأن عبدالمهدي قدم الاستقالة للرئيس طالباني دون أن يذكر، بالتحديد، سببها وما يقف وراءها، لكن مقربين من القيادي في المجلس الإسلامي الأعلى يؤكدون للمدى أن عبدالمهدي "ممتعض" من "حالة الفوضى" التي عمت مجلس الرئاسة خصوصا بعد التصويت، بسلة واحدة، على نواب ثلاث لطالباني.

وعلى ما تقول المصادر المقربة من المجلس الأعلى فإن عبد المهدي استقال اعتراضا على إدراج موضوع نواب رئيس الجمهورية ضمن الأزمة السياسية الحاصلة في البلاد إضافة إلى ما تسببت به من نقمة شعبية وعدم رضا لدى المرجعية الدينية مسألة تصويت البرلمان على ثلاثة نواب للرئيس.

لكن امتعاض عبدالمهدي، كما يقول مراقبون، لم يكن دافعا لسحب ترشيحه خلال الاتفاق الأخير على تمرير النواب الثلاث، من بينهم النائب المستقيل، بسلة واحدة، رغم موجة الاحتجاجات على الصفقة.

ولم يأت التوصل إلى اتفاق تمرير النواب الثلاث حلا ناجعا لاستعصاء إنجاح الشراكة، رغم تصريح قياديين في دولة القانون والعراقية بذلك. وما حصل، لاحقا، يكشف الترهل الكبير في النظام السياسي الراهن.

وزاد الأمر صعوبة مع محاولة استجواب النائب خضير الخزاعي على خلفية مزاعم بالتورط في قضايا فساد إبان توزيره لحقيبة التربية في الحكومة السابقة. وبدا الأمر كأنه "اعتراض متأخر" من فصائل سياسية على نيابة الخزاعي لطالباني، في وقت اشترك الداعون لاستجوابه في صفقة تمريره مقابل قبول طارق الهاشمي.

وإن تر أوساط شعبية واسعة أي مبرر "موضوعي" من اختيار نواب ثلاث، وتصاعدت إثر الاتفاق الموسوم بالسلة الواحدة حالة التذمر من تصارع الفرقاء على المناصب وإرهاق الدولة بمزيد من المناصب والميزانية بأبواب صرف زائدة، كما يقول ناشطون مدنيون تحدثت معهم المدى.

> امتعاض عبدالمهدي اليوم لم يكن دافعا لسحب ترشيحه خلال الاتفاق الأخير على تمرير النواب الثلاث، من بينهم النائب المستقيل، بسلة واحدة، رغم موجة الاحتجاجات على الصفقة.

إعلان الاستقالة أثار جدلا واسعا بين الفرقاء السياسيين، ولم يظهر أن نوابا عراقيين يستوعبون خطوة عبدالمهدي خصوصا وانها تعلقت بالاستغناء عن منصب رسمي في الدولة. يقول قيادي في المجلس الأعلى للمدى أمس الاثنين انه "لا يعرف شيئا عن الاستقالة". وتابع: "هل استقال عبد المهدي بالفعل؟!".

لكن عبد الحسين عبطان، وهو قيادي آخر في تيار شهيد المحراب قال إن رئيس الجمهورية تحفظ على الاستقالة، وتوقع بان الرئيس لن يقبلها.

> لم يأت التوصل إلى اتفاق تمرير النواب الثلاث حلا ناجعا لاستعصاء إنجاح الشراكة، رغم تصريح قياديين في دولة القانون والعراقية بذلك. وما حصل، لاحقا، يكشف الترهل الكبير في النظام السياسي الراهن.

ولا يعرف إن كان الشابندر يريد تشجيع الخزاعي على الخطوة ذاتها، أم أن المرحلة المقبلة، بما تختزن من استعصاءات كبيرة، مقبلة على تحولات نوعية في تحالفات الشراكة، قد تمهد لها استقالة عبدالمهدي.

وبينما تتباين المواقف السياسية حول قرار عبدالمهدي يترك زعيم المجلس الإسلامي الأعلى، عمار الحكيم العاصمة بغداد متوجها إلى النجف للقاء المرجعية الدينية، وتقول مصادر مطلعة إن الحكيم يحاول مناقشة قرار الاستقالة، لكن الأجواء في النجف، وتحديدا لدى المرجعية العليا، ليست بمعرض التصدي لهذا الملف في الوقت الراهن.

ويعود ذلك، الى قناعة لدى المرجعية السياسية تكونت خلال الأزمة السياسية الأخيرة تفيد بعجز البرلمان الحالي عن تلبية حاجات الشارع العراقي، خصوصا مع ورود أنباء غير مؤكدة تفيد أن المرجعية تعتبر ان النواب لا يستحقون رواتبهم.

هذه ليست المرة الأولى التي يستقيل فيها عبدالمهدي، إذ كان قدم طلبا بذلك في الثامن والعشرين من آذار الماضي لرئيس الجمهورية جلال طالباني عن تولي منصب نائب رئيس الجمهورية، وأوضح لكن تباين مواقف أعضاء تيار شهيد المحراب حسمه بشكل نهائي تأكيد زعيمه عمار الحكيم ظهر أمس لان عبدالمهدي قدم الاستقالة بالفعل.

وحتى الساعة لم يعرف رسميا الموقف الرسمي للرئيس، رغم أنباء وتسريبات تتحدث عن محاولات سياسية يقوم بها سياسيون كبار لإقناع عبدالمهدي العدول عن قراره.

لكن دولة القانون، والذي دافع كثيرا عن خيار النواب الثلاث، ووجد في تنصيب مرشحه الخزاعي نائبا استحقاقا وطنيا مهما، رحب بخطوة عبدالمهدي.

يقول النائب عن دولة القانون عزت الشابندر للمدى إن قرار عبدالمهدي "خطوة في الاتجاه الصحيح".

أن المنصب أصبح عديم الجدوى في ظل "المماطلة" في إقراره والتي استمرت نحو أربعة أشهر وبين حينها في كتاب قدمه لطالباني أنه أبلغ رئيس المجلس الأعلى الإسلامي عمار الحكيم بان يرشح شخصا غيره لتولي المنصب.

لكن حديث عبدالمهدي عن المماطلة لم يكن يقترن بحسب خبراء قانونيين وسياسيين ينتمون الى كتل مختلفة، بالكشف عن انتحاله، وطارق الهاشمي، صفة رسمية وتسلمهما رواتب ومخصصات رئاسية في فترة لم يكونا فيها نائبين بشكل دستوري.

ويبلغ عادل عبد المهدي من العمر ٦٣ عاما، وهو أحد قادة المجلس الأعلى الإسلامي الذي يتزعمه عمار الحكيم وقد حكم عليه بالإعدام في ستينيات القرن الماضي بسبب نشاطه السياسي وعاش في إيران وعمل ممثلا للمجلس الأعلى في كردستان العراق للفترة بين ١٩٩٢ و ١٩٩٦.

وبعد عام ٢٠٠٣ أصبح عبد المهدي عضوا مناوبا في مجلس الحكم الانتقالي كما شغل منصب وزير المالية ضمن حكومة إياد علاوي ومن ثم نائبا لرئيس الجمهورية بحكومة نوري المالكي للدورة السابقة.

ورغم الاحتجاج المتواصل على استمرار عبدالمهدي والهاشمي في عملهما بشكل يخالف الدستور، مرر النواب صفقة السلة الواحدة واغفلا خرقا فاضحا للنص التشريعي الواضح بصدد الموضوع، فيما ساهم رئيس البرلمان أسامة النجيفي في إقرار السلة الواحدة عبر تمريره مشروع التصويت دون ان يستخدم صلاحيته كرئيس أعلى سلطة تشريعية لمنع خرق ارتكبه النائبان أيام انتحالهما الصفة الرسمية لأكثر من أربعة أشهر.

ولا تزال الدعوى التي رفعها رئيس مؤسسة المدى فخري كريم على طارق الهاشمي سارية المفعول لدى القضاء.

كريم كان احتكم الى القضاء منتصف نيسان الماضي للفصل في انتحال طارق الهاشمي صفة نائب رئيس الجمهورية في تصريحاته وبياناته وسلوكه رغم انه لا يحمل هذه الصفة خلال الفترة التي سبقت التصويت عليه نائبا.

وطلب مجلس القضاء الأعلى مثول ممثل قانوني عن رئاسة الجمهورية العراقية لتدوين أقواله بشأن دعوى رئيس مؤسسة المدى.

لا جديد من الصدريين والعراقية تراقب التقييم والكردستاني مع "الجزء"

مقرب من المالكي: ليس لدينا موقف من الانسحاب.. ننتظر الآخرين

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

مع اقتراب الموعد المحدد لخروج القوات الأميركية من العراق بحسب الاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن، اختلفت آراء الكتل السياسية بخصوص احتمال التمديد، لاسيما مع تبدل المواقف بين كتل وإصرار الأخرى على موقفها بالتمديد او الرحيل.

ائتلاف دولة القانون ومن خلال تصريحات لقيادته يبدو انه يعود الى موقف زعيمه رئيس الوزراء نوري المالكي.

ويقول النائب عزت الشابندر إن إعطاء موقف في الوقت الحالي مستحيل، معربا عن أمله في أن يتحقق الأمر بعد التأكد من جاهزية القوات الأمنية.

الشابندر الذي أبدى استغرابا من سؤال "المدى" حول موقف ائتلافه من قضية الانسحاب وقال "إن الوقت ما زال مبكرا لإبداء موقف نهائي من هذا الموضوع"، رابطا الموقف بـ"مدى جاهزية القوات الأمنية في سد الفراغ بعد الانسحاب الأميركي ومدى إمكانياتها في الرد على الهجمات الإرهابية فضلا عن مقدرتها في مواجهة أي اعتداء خارجي".

ويتابع القيادي: "يجب دراسة الاتفاقية الأمنية ومدى تأثيرها على العلاقات ما بين الفرقاء السياسيين من جهة، فضلا عن علاقة الحكومة العراقية بالدول الأخرى من جهة ثانية".

ويرجع الشابندر إلى سؤال طرحه احد الصحفيين على المالكي حول موقف الحكومة من الانسحاب وكانت الإجابة "إن دولا أرادت أن تعرف موقفي من الانسحاب فلم تستطع، هل من الممكن لصحفي أن يعرف ذلك"، الشابندر يقول "هذا هو موقفنا".

ائتلاف العراقية جدد انتقاده للمالكي باعتباره القائد العام للقوات المسلحة، معتبرا انه بدأ يلبس ثوب القائد الضرورة على حد وصف الناطق باسم القائمة، إلا انه هو الآخر رفض إعطاء موقف من الانسحاب دون التعرف على إمكانيات القوات الأمنية.

ويقول النائب حيدر الملا إن "موقفنا مرتبط بمعرفتنا بقدرة القوات الأمنية على مستوى التدريب والتسليح والتجهيز ومسك الملف الأمني بعد انسحاب القوات الأميركية" متابعا "قدمنا طلبا معززا بـ ٧٥ توقيعا لاستضافة المالكي باعتباره القائد العام للقوات المسلحة ليشرح للبرلمان إمكانية القوات العسكرية لتتمكن العراقية من بلورة موقف حول الموضوع".

ويرى الملا في تصريحه لـ"المدى أن غياب الشراكة في الملف الأمني احد الأسباب التي يتعذر فيها إعطاء موقف حول الانسحاب، مشيرا إلى أن "الدستور يتحدث عن قيادة عامة للقوات المسلحة إلا أن الواقع يبين أن للعراق قائد ضرورة أوحد لقيادة القوات المسلحة ولديه مدير مكتب وليست هنالك قيادة لهذه القوات ولا يوجد نظام داخلي لها" على حد قوله.

الى ذلك، يبدي ائتلاف الكتل الكردستانية ترحيبه ببقاء جزء من القوات الأميركية على أساس ما يصفه بـ"المصلحة العامة"، مشددا على أن قرار التمديد سيكون عراقيا من دون الحاجة الى عقد اتفاقية جديدة لا سيما مع وجود رغبة للجانب الأميركي للتمديد.

ويؤكد مستشار رئيس الوزراء لشؤون إقليم كردستان عادل برواري أن ائتلاف الكتل الكردستانية يذهب مع بقاء جزء من القوات الأميركية في البلاد لحين إكمال تأهيل كل صنوف الجيش وباقي القوات المسلحة.

ويضيف برواري وهو قيادي في التحالف الكردستاني ان التوترات التي تشهدها المنطقة العربية تشجع العراق على إبقاء القوات الأميركية، متسائلا "في حال الانسحاب ما الذي يضمن عدم وجود تدخل أجنبي في العراق؟".

وعن المناطق التي بحاجة إلى بعض القوات الأميركية يعتبر برواري أن القيادة العامة للقوات المسلحة هي التي تحدد ذلك ومدى حاجة العراق للقوات الأميركية وصنوفها.

وقال برواري لـ"المدى" إن تمديد البقاء لا يحتاج إلى أية اتفاقية أمنية بين بغداد وواشنطن، مشددا على ان قرارا حكوميا يصدر من بغداد كاف للتمديد لاسيما مع استعداد القوات الأميركية للبقاء بناء لمصلحة واشنطن، مستطردا أن "التيار الصدري الوحيد الذي يقف بالضد من التمديد وكل الكتل مع بقاء بعض القوات الأميركية لمقتضيات المصلحة العامة".

من جانب آخر، وبعد أن كان موقفه حازما من قضية الانسحاب بالوقوف معه أبدى المجلس الإسلامي الأعلى مرونة من خلال وضعه جملة من الشروط لتأييد التمديد.

النائب محمد البياتي أكد أن المجلس الإسلامي يقف مع انسحاب القوات الأميركية، مستدركا بالقول "يجب أن تكون هنالك قوات عراقية جاهزية على جميع الأصعدة الجوية والبرية لحماية البلاد".

وعن مدى جاهزية القوات العراقية يوضح البياتي "هذا الموضوع بحاجة الى مناقشة مستفيضة بين مجلسي النواب والوزراء" واصفا إياها بـ"الفنية".

ويرفض البياتي في تصريحه للمدى إعطاء موقف ورؤية عن مدى جاهزية القوات الأمنية، معللا الأمر بأنه "مرتبط بقرار حكومي يؤكد الجاهزية من جميع النواحي"، غير انه شدد على أن الجاهزية لا تتعلق بالجانب القتالي فحسب بل يجب ان يتأكد الجميع من جاهزية الأدوات التي تستخدمها هذه القوات من "طائرات ودبابات وأسلحة"، معتبرا أن الجاهزية موضوع مستقل عن الانسحاب ومرتبط بموعده.

واختتم البياتي حديثه بـ"لا بد للقوات الأميركية الانسحاب من العراق بصورة كاملة وهو متفق عليه من جميع الكتل وأما الخلاف فهو على الموعد والتمديد يجب ان يكون بشروط التي من بينها مناقشة جاهزية القوات في جو هادئ ويعلن في حال التمديد عن الأسباب التي دعت اليه فضلا عن دور القوات الأميركية في المرحلة التي تلي نهاية العام الحالي".

وعلى ما يبدو فإن التيار الصدري بات الوحيد الذي يؤكد ضرورة إنهاء وجود القوات الأميركية في العراق في نهاية العام الحالي، واصفا الأصوات التي تطالب ببقائها بالمريضة والتي يحاول التيار إصلاحها بالنصيحة.

ويوضح النائب عن كتلة الأحرار جواد الحسناوي "التيار الصدري مع عدم التمديد وبصورة نهائية ولن نتراجع عن موقفنا"، مشددا على ضرورة أن يكون هنالك تصعيد سياسي مع نهاية العام الحالي لأجل إيجاد موقف موحد بالضد من بقاء القوات الأميركية.

وأشار الحسناوي في اتصال هاتفي مع "المدى" إلى أن تظاهرة التيار الصدري السلمية التي جرت قبل أيام كانت تمثل تحشيدا شعبيا لرفض بقاء القوات الأميركية وكي يكون السياسيون على مسمع ومرأى من موقف الشارع العراقي.

التيار الصدري وبحسب الحسناوي لا يقف ضد الوجود العسكري الأميركي فحسب بل انه يرفض تواجد الشركات الأمنية ومن وصفهم بـ "أذناب الاميركان من الساسة" الذي اعتبرهم الحسناوي لا يقلون خطورة عن الاميركان.

واعتبر القيادي الصدري الكتل السياسية التي تنادي بوجود القوات الأميركية أنها "حصلت على مكاسب ومغانم من الاميركان وبالتالي فإن موقفها يبنى من خوفها على مكاسبها متناسية موقف الشارع العراقي وان الصدريين يحاربون ويصلحون الفكر المريض لدى بعض الكتل"، لافتا الى أن التيار "لا يعير أهمية لمن يصوت على التمديد بل ان موقفه سيكون مع الشارع العراقي".

وفي حال تصويت البرلمان على تأييد التمديد يقول الحسناوي إن موقف التيار سيكون مرتبطا بما يعلن عنه زعيمه مقتدى الصدر، متوقعا أن يكون هنالك تصعيد في التظاهرات والاعتصامات وان لم تأتِ بالنتيجة المطلوبة سيكون هنالك تصعيد عسكري ضد القوات الأميركية.

بعد أيام من اعتقال شبكة رئيسة للتنظيم في العراق

نواب أميركيون: القاعدة تفقد تماسكها

□ متابعة/ المدى

فيما أعلنت بغداد اعتقال أعضاء شبكة إرهابية وأفادت أنباء بأن متشددين سيطروا على مدينة زنجبار الساحلية في اليمن ذكر دبلوماسي أميركي أن مقتل زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن يشكل إنذاراً لجميع الإرهابيين بأنهم سيُقدَمون للعدالة في حملة لا هوادة فيها ضد التطرف العنيف.

وأضاف هاري توماس سفير الولايات المتحدة في الفيليبين حيث تساعد قوات أميركية في مكافحة مسلحين مرتبطين بالقاعدة أن واشنطن ستواصل تحالفها مع مانيلا منذ عقد من الزمن لمكافحة الإرهاب.

وفي احتفالية أقيمت لتخليد ذكرى الذين لقوا حتفهم في الحرب ضد الإرهاب، أشاد الدبلوماسي الأميركي بالتضحيات التي بُذلت من أجل الحرية والديمقراطية عبر مسيرة امتدت منذ قرون وحتى الحملات الحاليةُ التي تُشن بقيادة الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان، بحسب ما أفادت وكالة أسوشييتد برس للأنباء.

يذكر أن مئات من الجنود الأميركيين يساعدون القوات المحلية منذ عام ٢٠٠٢ في مجال التدريب والتسليح والاستخبارات لمكافحة متطرفي جماعة أبو سياف في جنوب الفيليبين.

وأضاف توماس "أن مكافحة التطرف العنيف لا يعرف حدوداً وطنية"، بحسب تعبيره.

تصريحاتُ الدبلوماسي الأميركي جاءت بعد يوم من إعلان السلطات العراقية اعتقال أعضاء شبكة تابعة لتنظيم القاعدة مسؤولة عن قتل العشرات.

وفي إعلانه ذلك، صرح مسؤول أمني بأنٍ من بين أبرز المعتقلين في هذه الشبكة قيادياً كان يرأس منظمة لحقوق الإنسان "معنية بالسجون والمعتقلات، وينتمي للقاعدة." كما نقلت وكالة فرانس برس للأنباء عن الناطق باسم عمليات بغداد قاسم عطا إن المجموعة "مسؤولة حتى الآن عن ١٥ عملية إرهابية"، بحسب تعبيره.

وفيما تتواصل جهود مكافحة الإرهاب في العراق ودول أخرى حول العالم يعكف باحثون وخبراء على تحليل التأثيرات المتوقعة لمقتل زعيم القاعدة على خطط ونشاطات الجماعات المرتبطة بهذا التنظيم.

وفي هذا السياق، استضافت إحدى اللجان الفرعية في مجلس النواب بالكونغرس الأميركي أخيراً عدداً من المحللين والأكاديميين الذين أدلوا بشهاداتهم خلال جلسة استماع عُقدت بعنوان (مستقبل القاعدة).

وقال النائب الجمهوري من كاليفورنيا إد رويس، رئيس لجنة الإرهاب ومنع الانتشار النووي والتجارة (وهي لجنة متفرعة عن لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب)، قال لدى افتتاح جلسة الاستماع التي عُقدت في الرابع والعشرين من أيار: "ندرس اليوم تأثير وفاة أسامة بن لادن على شبكة القاعدة الإرهابية وسياسة الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب."

وأضاف أنه "بالرغم من أن هذا العقل المدبّر للإرهاب كان بعيداً عن الأنظار طوال عدة سنوات قبل وفاته إلا أنه كان الرمز الإيديولوجي والإستراتيجي لتنظيم القاعدة والمصدر الأساسي لإلهام وتماسك المجموعات المرتبطة بها والأشخاص الذين يعملون باسمه"، مشيراً إلى أن مقتله يعد من التطورات المهمة جداً في حرب الولايات المتحدة ضد القاعدة".

وأشار النائب الأميركي إلى ما وصفها بالأفكار الملتوية لبن لادن التي تدفع إرهابيي القاعدة نحو التطرف العنيف مضيفاً أن العديد من الجماعات الإرهابية المرتبطة بهذا التنظيم تنفذ عملياتها التخريبية تحت أسماء مختلفة (كالقاعدة في شبه جزيرة العرب أو القاعدة في بلاد المغرب أو دولة العراق الإسلامية أو حركة الشباب في الصومال).

من جهته، قال البروفيسور بروس هوفمان من جامعة جورجتاون بواشنطن في شهادته إنه في ظل الظروف الحالية التي تعقب مقتل بن لادن يتعين على الولايات المتحدة أن تواصل ممارسة اليقظة والحذر مشيراً إلى أن تنظيم القاعدة كان دائماً يعتبر أن صراعه يتجاوز نطاق أو مصالح أي فرد واحد. وأضاف أن أعضاء القاعدة "من المحاربين القدامى في الحروب الأخيرة في العراق وأفغانستان والصومال هم بمثابة جيل جديد من المقاتلين ذوي المصداقية والعديد منهم يحتلون الآن مواقع قيادية داخل التنظيم أو الجماعات المرتبطة به."

الباحث في الشؤون الإستراتيجية الدكتور عماد رزق شدد على أهمية الدراسات الغربية التي تجرى حالياً عن مستقبل القاعدة، وقال "إن هذا التنظيم يعيش مراحل أساسية بعد المرحلة التحضيرية التي شارك فيها قيادات أساسية ربما غاب بعضها عن المشهد ومنهم من قتل...إنما المهم لنا في هذه المنطقة حيث تدور الصراعات أن نجمع بين الإطار النظري الذي تقوم به مراكز الدراسات في الغرب وتحديداً الأميركية منها، وبين المعطيات الميدانية والمؤشرات التي يمكن أن نراقبها من خلال المتابعة اليومية وحتى التأثيرات الاجتماعية على المستويين العالمي والإسلامي....ذلك أن مستقبل القاعدة مرتبط بالخيارات الاجتماعية لهذه المنطقة، وتحديداً إذا استطاعت التيارات الإسلامية المعتدلة أن تحقق نجاحات في المرحلة المقبلة ما سيساعد بالكثير في الإطار النظري الذي يُدرَس في مراكز البحوث الغربية باتجاه اجتثاث إمكانية تطويع عناصر جديدة لصالح الأصوليات المتطرفة وتحديداً تنظيم القاعدة".